

ضمن خطة التنمية وحسب اعتبارات المعدل السنوي للنمو السكاني

# الهاشم تطالب بزيادة حجم الاستثمارات في قطاع خدمات البنية التحتية



صفاء الهاشم

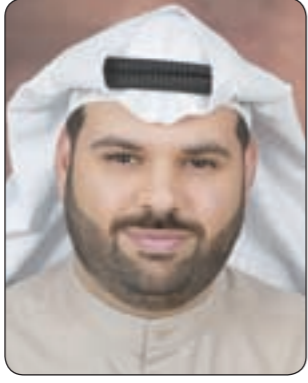
أقول - ويتفق معي الكثير - انه لا ينبغي على الحكومة ان تمول بمفردها جميع مشروعات الخدمات والماء والكهرباء بل ان تضع شركاءها (شركات القطاع الخاص) نصب أعينها بشأن تضطلع تلك الشركات بدورها كاملا ورئيسيا وأن يتم بناء شركات إستراتيجية بين القطاعين العام والخاص وبالذات عند الاستعانة بخبرات الشركات الأجنبية عند التطبيق، فمن المهم جدا إشراك شركات القطاع الخاص المحلية لنقل الخبرة ممثلة في العمل المباشر مع الشركات الأجنبية..

وقالت على الدولة حاليا ان تزيد حجم الاعتمادات المالية لقطاع المياه والزراعة بنسبة لا تقل عن 30٪ أي ما يعادل 9٪ من إجمالي الميزانية العامة للدولة، فهو قطاع مهم ولم يتم الانتباه إليه ضمن تنوع مصادر الاستثمار، على الأقل للاستثمار المحلي، ومشروعات تحلية مياه البحر وتطوير المعامل في قطاع الصرف الصحي. وبينت ان هذه النسبة

الخدمات سواء الصحة أو التعليم يجب ان تظل تحت مظلة الحكومة ولكن مع تخصيص Non - Core functions وهي الخدمات المساندة غير المرتبطة بالقطاعين مباشرة وهذا هو أصل ومفهوم التخصصية. ونهت الى ضرورة ان تعي الحكومة ان قطاع الخدمات (الماء والكهرباء والتعليم والصحة) لا يتطلب فقط تمويلا لمشروعات جديدة ضخمة لتوسيع القدرات الإنتاجية فحسب، بل يتطلب ان تكون هناك مخصصات ضخمة كذلك للإصلاح الشامل لما هو موجود حاليا، فالفرد وحده في الكويت يستهلك ما نسبته 10 الى 12٪ من إجمالي استهلاك البلاد من المياه، وهي سياسة غير رشيدة حاليا ولا تنم عن وعي ليعمق ذلك المشكلة التي تصادفها حاليا وتكبر مع الأيام واستنفدت كذلك الكثير من المياه الجوفية غير المتجددة في منتصف الثمانينيات. وأكدت ضرورة ان تعي الحكومة ان التعرفة المخفضة للمياه والكهرباء وبعض الحوافز

أول فندق 5 نجوم في كربلاء

# الصفار: «دار الكوثر» تتوقع تسليم فندق «السبتين» بعد عامين



أحمد الصفار

قال نائب رئيس مجلس ادارة شركة دار الكوثر العقارية احمد الصفار ان مشروع فندق «صيفو السبتين» المطروح مؤخرا من قبل الشركة في السوق الكويتي يعد أول فندق من فئة خمس نجوم في مدينة كربلاء التي هي أهم الأماكن الدينية المقدسة في العالم وتعتبر ثاني مركز تجمع ديني في العالم بعد زوار يصل إلى 9 ملايين زائر في وقت واحد.

وأوضح في بيان صحافي أن المشروع يقع على ارض مساحتها 10 آلاف متر مربع وتبلغ المساحة المبنية منها 7 آلاف متر مربع، أما مسطح البنين فتبلغ مساحته 86 ألف متر مربع، أما مساحات الحدائق فتبلغ 3 آلاف متر مربع.

وبين أن الفندق يتكون من 12 دورا، فيه دور خدمات ومسجد وحسينيات ومطبخ مركزي للمناسبات الدينية وتوجد مطاعم عربية ومطاعم وجبات سريعة ويوجد أيضا خدمة حضارة الزوار للأطفال، ومركز رجال الأعمال مجهز بالكامل، وهناك أيضا قسم للمحلات التجارية، وفي المبنى ثمانية مصاعد كهربائية وترتفع فيه الحامية الأمنية ويوجد مولد خاص بالفندق لأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن وضع البنى التحتية في العراق ليس كاملا كما يوجد في المشروع عدد من الأدوار المتكررة في كل دور 32 شقة تترجح وحداته بنظام التجاريل الاسبوعي «التايام شير» مقسمة على اربعة نماذج لغرفة وصالة و12 نموذجاً لغرفتين وصالة و12 نموذجاً لـ 3 غرف وصالة و4 نماذج لـ 4 غرف وصالة، وللكويت وسلطنة عمان حصريا الدور الخامس، لذا يصبح عدد الشقق في السنة

1500 وحدة تقريبا مطروحة طوال العام لخدمة زوار المنطقة، اما الدور الاخير في المشروع فهو vip له مصاعد ومدخل خاصة يحتوي على اربعة نماذج ملكية، تبلغ مساحة النموذج الواحد 800 متر مربع، ونماذج اخرى 400 متر مربع، يخدم هذا الدور الشخصيات الكبيرة والمهمة ورؤساء الدول والوزراء وهو ما يزيد من اهمية جودة ودرجة الحماية لهذا المشروع كما يحتوي المشروع على سرداب يشمل 160 سيارة وهي لخدمة الزوار.

أكد وجود نوع من المرونة في التسليم من سنتين الى أربع سنوات والضمان هو أن المشتري سيمتلك لمدة 23 عاما في هذا المشروع سواء تسلم بعد سنتين او بعد اربع سنوات وهذا الامر راجع الى الظروف الأمنية، مضيفا ان الشركة متبينة سياسة تميز بالمصداقية مع العملاء والعمل المشتري يستلم ويستفيد من الوحدة خلال الفترة المحددة له لمدة 23 سنة، وخلال هذه السنوات يكون للمعمول الحرية في كيفية استغلال وحدته واستثمارها سواء إعادة بيع الصك مرة اخرى او تاجير الوحدة اسبوعيا للغير.

وقال انه سيتم تسليم البناء خلال عامين او ثلاث سنوات ومن المقرر انه بعد ستة اشهر سيكون تم القطاع الخاص فزادت من 5,5 مليار دولار في 2006 إلى 19 مليار دولار في 2009.

ويشير التقرير أن دراسة وضع السعودية مؤشر هام جدا في تحديد شكل الأمور التي ستكون عليها في الكويت، وليس بالضرورة أن تتكرر مثل تلك النتائج في السوق الكويتية خاصة في نواحي مثل عدد الأسهم المدرجة حيث تواجه الكويت مشكلة فائض إذ يزيد عدد الشركات المدرجة عن 200 شركة، وأكثر من 85٪ منها ذو قيمة سوقية صغيرة وتداول لا يذكر وتنتهي إلى شريحة متعثرة من الشركات المالية والعقارية. ومع ذلك، قد يوفر قانون هيئة أسواق المال الجديد حلا جيدا من حيث تغيير هيكل السوق بصورة شاملة عبر فرص الشخصنة وتسهيل عملية الاندماج. ويأمل التقرير أيضا أن يساهم القانون في تحسين تركيبة الأسهم التي تهيم على حجم التداول.

خلال 2009، شهدت أكبر خمسة أسهم متداولة من حيث الحجم في سوق الكويت للأوراق المالية قيمة سوقية متراكمة بلغت 1٪ فقط من إجمالي القيمة السوقية مقابل 25٪ في السعودية. ويرى التقرير أن تطبيق هيئة أسواق المال في الكويت يمكن أن يساهم بتقلص مماثلة في النوعية كما شهد في السعودية.

من ناحية أخرى، أشار التقرير إلى الجدل الذي قد يدور حول تشكيل مجلس إدارة الهيئة وسرعة تطبيق الهيئة عمليا. وسيكون المشروع منصبا على الموارد من حيث القوة العاملة، إذ توظف السعودية على تسجيل المثال 500 كادر تقريبا، وبالتالي قد تستلزم الهيئة تخطيطا مكثفا ودقة في التنفيذ. وفي حال لم يسوق كما يلزم، فإن مجتمع التداول المحلي قد ينظر إلى المشروع على أنه إشراف رقابي أكثر من كونه عملية تقدم فعلية نحو الإصلاحات التنظيمية. وفي حين تتجاوز القيمة السوقية 100 مليار دولار في البورصة ونظرا إلى أنها تأسست عام 1962، فإن الترويج لهيئة سوق المال الكويتية بحاجة فعليا إلى توصيل رسالة عن أهميتها.

## «المركز»: هل تنجح هيئة أسواق المال على غرار نظيرتها السعودية؟

إلى أن سوق الاكتتابات العامة التي غالباً ما تقابل بحماس بين أوساط المواطنين، حصلت على حافز من حيث عدد وحجم الإصدارات. أما الاكتتابات العامة بما فيها الإصدارات الخاصة فزادت من 5,5 مليارات دولار في 2006 إلى 19 مليار دولار في 2009.

ويشير التقرير أن دراسة وضع السعودية مؤشر هام جدا في تحديد شكل الأمور التي ستكون عليها في الكويت، وليس بالضرورة أن تتكرر مثل تلك النتائج في السوق الكويتية خاصة في نواحي مثل عدد الأسهم المدرجة حيث تواجه الكويت مشكلة فائض إذ يزيد عدد الشركات المدرجة عن 200 شركة، وأكثر من 85٪ منها ذو قيمة سوقية صغيرة وتداول لا يذكر وتنتهي إلى شريحة متعثرة من الشركات المالية والعقارية. ومع ذلك، قد يوفر قانون هيئة أسواق المال الجديد حلا جيدا من حيث تغيير هيكل السوق بصورة شاملة عبر فرص الشخصنة وتسهيل عملية الاندماج. ويأمل التقرير أيضا أن يساهم القانون في تحسين تركيبة الأسهم التي تهيم على حجم التداول.

خلال 2009، شهدت أكبر خمسة أسهم متداولة من حيث الحجم في سوق الكويت للأوراق المالية قيمة سوقية متراكمة بلغت 1٪ فقط من إجمالي القيمة السوقية مقابل 25٪ في السعودية. ويرى التقرير أن تطبيق هيئة أسواق المال في الكويت يمكن أن يساهم بتقلص مماثلة في النوعية كما شهد في السعودية.

من ناحية أخرى، أشار التقرير إلى الجدل الذي قد يدور حول تشكيل مجلس إدارة الهيئة وسرعة تطبيق الهيئة عمليا. وسيكون المشروع منصبا على الموارد من حيث القوة العاملة، إذ توظف السعودية على تسجيل المثال 500 كادر تقريبا، وبالتالي قد تستلزم الهيئة تخطيطا مكثفا ودقة في التنفيذ. وفي حال لم يسوق كما يلزم، فإن مجتمع التداول المحلي قد ينظر إلى المشروع على أنه إشراف رقابي أكثر من كونه عملية تقدم فعلية نحو الإصلاحات التنظيمية. وفي حين تتجاوز القيمة السوقية 100 مليار دولار في البورصة ونظرا إلى أنها تأسست عام 1962، فإن الترويج لهيئة سوق المال الكويتية بحاجة فعليا إلى توصيل رسالة عن أهميتها.

أشار التقرير الاستراتيجي الصادر حديثا عن شركة المركز المالي الكويتي «المركز» إلى أن تمرير مجلس الأمة الكويتي أخيرا قانون هيئة أسواق المال يعد قرارا بالغ الأهمية وقد يشكل نقطة تحول أساسية في مستقبل سوق المال في الكويت، ونظرا إلى اضطراب أسواق المنطقة والخسائر الفادحة التي تكبدها المستثمرون المحليون، يرى القائمان على إعداد هذا التقرير أن مثل هذا التطور الهام غالب عن اهتمام المستثمرين أو تشجيعهم لهذه الخطوة، وباستثناء السعودية، لا يوجد دليل ملموس في سياق المنطقة على القفزة النوعية التي قد تتمرها هذه الخطوة. وبعيدا عن المزايا العادية للأنظمة المحسنة، فإن حماية المستثمرين والشفافية التي من المتوقع أن يوفرها هذا القانون من المرجح أن تستقطب اهتماما قويا للاستثمار الأجنبي خاصة في وقت تهيئ فيه الكويت نفسها لأن تصبح مركزا ماليا إلى جانب انفتاح سوق الأسهم الكويتية بسخاء على الاستثمارات الأجنبية.

من ناحية أخرى، قال تقرير «المركز» ان الدروس المستفادة والخبرة التي شهدتها السعودية ستكون أساسا في تقييم هذه الخطوة نظرا إلى أن أحكام سوق المال الكويتية تعكس كثيرا تلك الموجودة في السعودية. وكانت الأخيرة نفذت هذا المشروع في نهاية 2003، وتشير الإحصائيات المسجلة في تلك الفترة إلى بعض الأذلة الحيوية. فعلى المستوى الشامل، زاد إجمالي عدد الشركات المدرجة من 73 في 2004 إلى 136 في 2009، أي أن هناك قفزة تقارب 90٪. أما السيولة التي تقاس وفق متوسط قيمة التداول اليومي فقفزت من 0,16 مليون دولار في 2004 إلى 1,3 مليون دولار في 2009. والأهم من ذلك أن الشركات السعودية اليوم أكثر إقبالا في الإفصاح عن أداؤها الفصلي من قبل. وحتى تاريخ إعداد التقرير، فقد أعلنت 96٪ من الشركات السعودية عن نتائجها المالية في 2009 مقابل 20٪ بالنسبة للكويت. وشهد سوق الأسهم قفزة نوعية من حيث الأسهم التي تهيم على التداول. وقبل تطبيق قانون سوق المال، لم يكن من الشائع إيجاد أسهم صغيرة خاصة مثل قطاع الزراعة تتحكم بالتداول. إضافة

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أنه في يوم الخميس الموافق 18 مارس 2010 سيتم عقد مزاد لبيع عدد 20,853,000 سهما من أسهم شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري تمثل نسبتها (40,426) من راس مال الشركة بسعر ابتدائي قدره (100 فلس كويتي) أعلنت شركة بويان للبترول وكيمائيات، والتي تمتلك 9٪ من شركة إيكويت أن حصة الشركة من توزيعات إيكويت تبلغ 38,4 مليون دولار أميركي أي ما يعادل 11,08 مليون دينار.

ترسية مناقصة تابعة لشركة نفط الكويت لتزويدها بعدد 6 حفارات لصيانة الآبار على شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة بقيمة إجمالية وقدرها 58,538,275 دينارا ولمدة 5 سنوات.

لمست شركة بهارتي تجاوبا من البنوك الأجنبية بشأن ترتيب القرض إلى حد جعلها تقلص التسهيلات الائتمانية التي أعلنت انها ستحصل عليها من بنوك هندية.

وتضم قائمة البنوك الأجنبية التي بات مؤكدا انها ستشارك في القرض (باركلز، سيتي جروب، ستاندرد تشارترد) بالإضافة إلى بنوك أخرى وأكدت بهارتي عن حرصها على إنجاز الصفقة لأنها ترى فرصا توسعية في اسواق القارة الأفريقية.

تسعى شركة دار الاستثمار لإعادة هيكلة شركتي المدار للتمويل والاستثمار وشركة استحواد القابضة غير المدرجة عن طريق إجراء عملية الدمج بينهما. ويذكر أن الدار حصلت على موافقة حكم الاستئناف بالدخول في قانون الاستقرار بعدما لم تحصل على موافقة جميع الدائنين على خطة هيكله الديون.

أصدر بنك الكويت المركزي سندات خزينة مدتها عام واحد، وتبلغ 200 مليون دينار في حين تبلغ الفائدة الاسمية للسند 1,125٪.

وقد تلقى البنك طلبات من مستثمرين تصل الى 974,5 مليون دينار.

وتستحق قيمة السندات في 16 مارس من عام 2011.

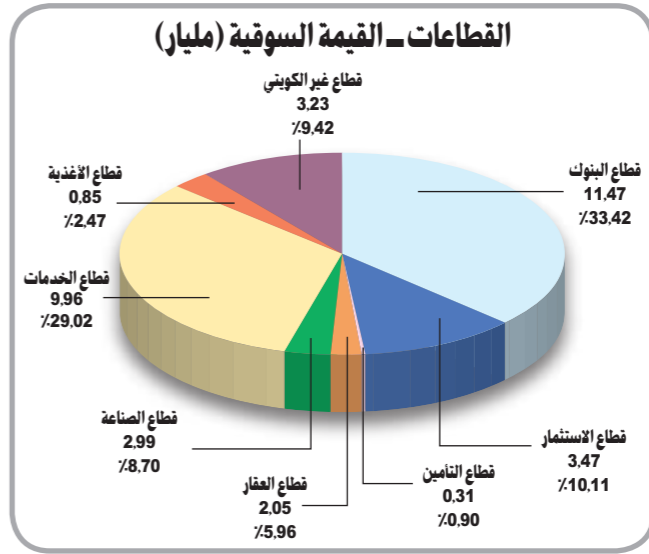


متداول يتابع أداء السوق وينتظر قانون هيئة أسواق المال

# «المتنى للاستثمار»: تراجع الكمية المتداولة لمعظم القطاعات لم يغير موازين السوق

## أبرز أخبار الأسبوع الماضي

تقدر بـ 368 مليون سهم. وأضاف التقرير أن قطاع التامين تكبد خسائر كبيرة في القيمة السوقية بنسبة 4,91٪، والسبب يكمن في النزول للتأمين لسهم شركة الأولى للتأمين التكافلي حيث خسرت الشركة 35٪ من قيمتها السوقية وتصدر قطاع غير الكويتي القائمة حيث سجل نمو في القيمة السوقية بنسبة 4,94٪، تلاه كل من قطاع التغذية وقطاع الخدمات بنسبة 1,39٪، و0,34٪، وأما بالنسبة إلى قطاع البنوك فقد خسر ما نسبته 1,14٪ من قيمته السوقية. وبالنسبة لأكثر الرابحين فإن شركة التمدين للاستثمار تصدرت القائمة بنسبة 25,33٪، تلاها كل من شركة الكويتية للمعامل الغذائية وقطاع الخدمات بنسبة 21,5٪ و20٪ على التوالي وعلى جانب الأكثر نزولا تصدرت القائمة شركة الولي للتأمين التكافلي بنسبة 35٪، تلاها كل من شركة منافع للاستثمار وشركة نفطس القابضة بنسبة 21,74٪ و17,65٪ على التوالي.



تقدر بـ 368 مليون سهم. وأضاف التقرير أن قطاع التامين تكبد خسائر كبيرة في القيمة السوقية بنسبة 4,91٪، والسبب يكمن في النزول للتأمين لسهم شركة الأولى للتأمين التكافلي حيث خسرت الشركة 35٪ من قيمتها السوقية وتصدر قطاع غير الكويتي القائمة حيث سجل نمو في القيمة السوقية بنسبة 4,94٪، تلاه كل من قطاع التغذية وقطاع الخدمات بنسبة 1,39٪، و0,34٪، وأما بالنسبة إلى قطاع البنوك فقد خسر ما نسبته 1,14٪ من قيمته السوقية. وبالنسبة لأكثر الرابحين فإن شركة التمدين للاستثمار تصدرت القائمة بنسبة 25,33٪، تلاها كل من شركة الكويتية للمعامل الغذائية وقطاع الخدمات بنسبة 21,5٪ و20٪ على التوالي وعلى جانب الأكثر نزولا تصدرت القائمة شركة الولي للتأمين التكافلي بنسبة 35٪، تلاها كل من شركة منافع للاستثمار وشركة نفطس القابضة بنسبة 21,74٪ و17,65٪ على التوالي.

## تقارير

لـ «الأخبار» لشركة المتنى للاستثمار ان جميع المؤشرات سجلت تراجعاً خلال الأسبوع الماضي، حيث سجل كل من مؤشر السوق السعري ومؤشر المتنى الإسلامي خسارة بنسبة 0,59٪، و1,15٪ على التوالي أما بالنسبة إلى مؤشر السوق الوزني فقد سجل خسارة أقل من نظيره بنسبة 0,22٪.

وقال التقرير ان وجود بعض التقلبات الملحوظة أدى إلى زيادة نسبة الحساسية لكل المؤشرات وكان في الصدارة مؤشر السوق الوزني فقد سجل أكثر نسبة حساسية تقدر بـ 15,97٪، تلاه مؤشر المتنى الإسلامي بنسبة 14,94٪، وأما مؤشر السوق فقد سجل أقل نسبة حساسية بلغت 7,29٪ متفوقا بذلك على نظيره.

وذكر التقرير ان الكمية المتداولة تقلصت بشكل ملحوظ، حيث بلغت الكمية المتداولة 1,898 مليار سهم مسجلة بذلك تراجعاً بنسبة 28,5٪ وكذلك بالنسبة لقيمة التداول والصفقات فقد انخفضت بنسبة ملحوظة بلغت 26,5٪ و19,7٪ على التوالي حيث بلغت القيمة المتداولة والصفقات 297,36 مليون دينار و32,09 ألف صفقة على التوالي.

ولفت التقرير إلى ان الانخفاض الملحوظ في الكمية المتداولة لبعض الأسهم لم يكن ذا تأثير ملحوظ حيث انخفضت القيمة السوقية انخفاضاً طفيفاً بقدر 0,1٪ تمثل بقيمة 34,32 مليار دينار مقارنة بـ 34,35 مليارات للأسبوع قبل السابق. وخلال الأسبوع الأسبق كان أقل أداء من الحالي حيث سجلت

السهم	الأسبوع الحالي	الأسبوع السابق	التغير	النسبة من مؤشر المتنى الإسلامي	الكمية المتداولة في الأسبوع	العائد منذ بداية العام
بيت التمويل الكويتي	2,838,43	2,838,43	0,0	38,6	11,560	16,6
بنك بويان	777,85	795,33	-2,2	9,5	3,580	6,4
بنك الكويت والشرق الأوسط	556,12	556,12	0,0	6,8	1,270	11,8
بنك الكويت الدولي	244,81	264,52	-7,5	3,1	20,660	29,7
شركة عارف للطاقة القابضة	206,25	210,00	-1,8	2,5	10,560	17,5

المؤشرات	وضع نهاية الأسبوع	التغير	السابق	نسبة التغير	الحالي	السابق
مؤشر السوق السعري	7,413,70	(44,20)	7,457,90	-0,59	6,68	7,29
مؤشر المتنى	629,58	(7,33)	636,91	-1,15	5,21	14,94
مؤشر السوق الوزني	433,19	(0,95)	434,14	-0,22	12,62	15,97